مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكّمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي
النجف الأشرف - العراق

(جمادى الثاني / ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥م)

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣.٨

السنة التاسعة
العدد (٢٨)

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي – النجف الأشرف/ العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة التاسعة / العدد (٢٨)

(جمادى الثاني ١٤٤٧هـ، كانون الأول ٢٠٢٥م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Private Higher Education
Directorate

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة التعليم الجامعي الأهلي
قسم الاستحداث

NO العدد : ت هـ أ / ك ١٠١٤٧
DATE التاريخ: ٦ / ٥ / ٢٠٢٤

الصادر

أمر وزاري

استنادا الى احكام المادة (٤٦) من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ و توصيات مجلس التعليم العالي الاهلي بجلسته الرابعة المنعقد (حضوريا) بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) و المقترنة بمصادقة السيد الوزير بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) و بناء على ما جاء بتقرير لجنة الكشف المشكلة بموجب الامر الوزاري ذي العدد (ت هـ أ/ك ٢٣٩٥٤ في ٢٠٢٣/١٢/١٣) تقرر الاتي:

تحويل كلية الشيخ الطوسي الجامعة في محافظة النجف الاشرف الى جامعة باسم (جامعة الشيخ الطوسي) تضم الكليات الاتية : (كلية التقنيات الصحية والطبية، كلية التمريض، كلية القانون، كلية التربية، كلية التربية الاساسية) و اعتباراً من تاريخه اعلاه.

أملين ان تسهم الجامعة في احداث التطوير الكمي والنوعي في الحركة العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي لخدمة عراقنا الحبيب.

الدكتور نعيم العبودي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٤/٥/ ٥

لنسخة منه إلى :
- الامانة العامة لمجلس الوزراء/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوزير/ إشارة الى مصادقة معالية بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) على توصيات مجلس التعليم الاهلي بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الوزارات كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الدولة الغير مرتبطة بوزارة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السادة الوكلاء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جهاز الاشراف والتقويم العلمي / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الوزارة كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- أقسام الدائرة كافة/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- رئاسات الجامعات الحكومية كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الجامعات والكليات الاهلية كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- معهد العلمين للدراسات العليا / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جامعة الشيخ الطوسي الجامعة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم الإستحداث / شعبة إستحداث الجامعات والكليات الأهلية...مع الأوليات .
- الصادرة

م.م بشائر علي ٥/

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم: ب ت 4 / 10019
التاريخ: 2019/10/22

No.:
Date:

كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/٦٢٦ في ٥/ ٥/ ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٨ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير .

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الى :
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٦٦٩٢ في ٢٠١٩/٩/٢٣ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٢
التاريخ / ٨ /١١/ ٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

كلية الشيخ الطوسي الجامعة
AL-SHAYKH AL-TUSI UNIVERSITY COLLEGE-AL-IRAQ

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م/١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم الأسدي

مدير التحرير

أ.د. هدى تكليف مجيد السلامي

هيأة التحرير

١. أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة

٢. أ.د. صالـــح القريشـــــي / كلية الفقه – جامعة الكوفة

٣. أ.د. أميـرة الجوفـــي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة

٤. أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية

٥. أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية – الجامعة العراقية

٦. أ.د. أزهار علي ياسين/ كلية الآداب _ جامعة البصرة

٧. أ.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية – جامعة البصرة

٨. أ.د. حيدر السهلاني/ كلية الفقه – جامعة الكوفة

٩. أ. د. مسلم مالك الاسدي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٠. أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١١. أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٢. أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشـــم جبـــار الزرفي

م.د. حسام جليل عبد الحسين

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. مصطفى غازي دحام

أعضاء هيأة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويـــت.

أ.د. عبد القـــــــادر فيدوح: جامعة قـــــــطر/ قـــطر.

أ.د.حبيـــــب مونـــــــــــسي: جامعة الجيلالي ليابس / الجزائر.

أ.د. أحمـــــــد رشـــــــراش: جامعة طرابـــــلس/ ليبيا.

أ.د. ســـــــرور طالبـــــي: رئيس مركز جيل البحث العلمي/ لبنان.

سكرتير التحرير

م.ب أحمد جميل مكي العميدي

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق – النجف الأشرف

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق ـ النجف الأشـرف ـ كلية الشيخ الطـوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريـــد الإلكتـــــروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٤٤٠٤٣١٩ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

إن مجلة كلية الشيخ الطوسي شعلة مرافقة لطريق الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، لتضيء دربهم سواء أكانوا أساتذة أم طلبة دراسات عليا، كما إن لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتتبوأ كغيرها من المجلات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين.

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجلات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجلات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوّقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة.

داعين المولى عزّ وجلّ أنْ نكون قد أسهمنا برفد حركة البحث العلمي ، بكلّ ما هو جديد . والله ولي التوفيق.

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور

هدى تكليف مجيد السلامي

المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
جهود علماء النَّجف الأَشرف في علم التَّجويد في القرن الثالث عشر الهجريّ	م. د. أحمد جاسم مُحمَّد النَّجفيّ جامعة الكوفة – كلية التَّربية الأساسيَّة	١٩
الإعجاز القرآني وتطبيقات تكنولوجيا النانو: دراسة في استخدام الفواكه المذكور في القران الكريم لتحضير المواد النانوية	م.م. رائد حسن حسين محمد[١] م.د. مثنى حسن هادي[٢] وحدة أبحاث النانو تكنولوجي والمواد المتقدمة، كلية الهندسة / جامعة الكوفة النجف الاشرف، العراق م.م. سمير محمد حمزه[٣] كلية التربية الرياضية، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، العراق	٥٣
منازل المعرفة في القرآن الكريم	م.م. قاسم مهدي محمد فاضل المسلماوي اعدادية القادسية للبنين / الشريعة والعلوم الاسلامية	٧٩
التمايز المفهومي بين الكفر والفسق والمعصية في القرآن الكريم دراسة تحليلية	م. م. دعاء سلام راجي	١١٣

الدراسات الأصولية والفقهية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
التقليد بين الفقه والعقيدة دراسة في المشروعية والمساحة	م.د. صلاح مهدي عبد الرزاق جامعة الكوفة – كلية التربية الاساسية	١٤٩
قاعدة البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه دراسة استدلالية	أ. م. د. سعد جاسم لفته الكعبي جامعة الكوفة – كلية الفقه	١٧٥
مواكبة الفقه الاسلامي للتطورات الحديثة المعاملات المصرفية انموذجا	م. د. رحيم شنان جاسم زغير المرشدي جامعة الكوفة – كلية التربية المختلطة	٢٠١
الصوم المحرم في الفقه الإمامي	م.د. ناطق عبد الستار جابر جامعة الشيخ الطوسي / كلية التربية	٢٣١
الربا الاستثماري فـــي الفقه الإسلامي	م.م.هبة عبدالجليل عبدالهادي الخرسان[١] جامعة الكفيل / العراق أ.م.د. محمد علي راغبى[٢] جامعة قم الحكومية الدولية / ايران	٢٥٣

دراسات فى العقيدة والفكر الإسلامى		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
ضعف الرواة عند متقدمي الإمامية دراسة في المفهوم والأسباب والمباني	أ.م.د. رضوان ضياء الدين سالم البدراني جامعة الكوفة – كلية الفقه قسم علوم القرآن الكريم	٢٨١

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
التيسير النحوي عند الدكتور إميل بديع يعقوب / عرض وتقييم	أ.م.د. ضرغام علي محسن جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية	٣١١
حِكاياتُ أحمد شَوقي الشِّعْرِيّةُ قِيمُها وَتذوّقُها	م.د. سحر هادي سعيد شُبّر جامعة الكوفة . كليّة الصيدلة	٣٤٧
دور المصادر اللغوية في تشكيل البلاغة والأسلوب في نهج البلاغة دراسة تحليلية	م.م. رشا عبد الحسين عباس المديرية العامة لتربية النجف الأشرف	٣٦٥
الاستفهام عند شُعراء حِمير	م.م. فائزة عبد الأمير شمران الخاقاني جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة	٣٩٥

الدراسات القانونية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
مدى توافر أركان الجرائم الدولية في جريمة الارهاب الدولي	م.م. رعد سعد عبد الرضا جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية – كلية الطب	٤٣٣

الدراسات الجغرافية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الإمكانات الجغرافية لتنمية السياحة في موقع خان الحماد الاثري	أ.م.د. حيدر جميل حياوي العبودي جامعة الكوفة – كلية التخطيط العمراني	٤٧٩
التغيرات المناخية وأثرها على السياحة في أهوار العراق	م.د. سليم جبار فرج جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات	٤٩٧
تأثير الخصائص المناخية على الكثافة (الزراعية والإنتاجية) في قضاء المحاويل	م.د. نادية رحمن محمد الخاقاني جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات	٥٢١
التباين المكاني لخصائص المياه الجوفية لشمال شرق هضبة النجف ومدى ملائمتها لزراعة محصول الطماطم	م.م. حسنين محمد عبد الحسين ابوشبع جامعة الكوفة – كلية الزراعة– علوم التربة والمياه	٥٥١

الدراسات الفلسفية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
نقد عبد الاله بلقزيز للخطاب الحداثوي العربي	الباحثة: نور علي شنان[1] أ.د. حسنين جابر حيدر[2] جامعة الكوفة – كلية الآداب قسم الفلسفة	٥٧٣

دراسات فى طرائق التدريس والعلوم النفسية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
فاعلية استراتيجية قمع الأفكار في تحصيل طلاب الصف الخامس الادبي في مادة التاريخ	م.م. صلاح مهدي صالح جواد المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	٦٠٥

دراسات فى التخطيط العمرانى		
دور الخدمات الترفيهية و السياحية في تنمية وتطوير المجتمع في مدينة النجف	م.د. ورود محسن عبد الكاتب[1] جامعة الكوفة – كلية التخطيط العمراني قسم التخطيط الاقليمي م.د. لطيف خضير لطيف العنبكي[2] جامعة الكوفة – كلية التخطيط العمراني قسم التخطيط الحضري	٦٣٧

الاحتمالات المستقبلية للخدمات التعليمية في مدينة الكوفة حتى عام ٢٠٣٠	م.م. عادل عبد الحسين عبد علوان الرماحي المديرية العامة لتربية النجف الاشرف قسم الاشراف الاختصاصي	٦٧٧
تحليل العلاقة بين الانتماء المكاني والتفاعل الاجتماعي في الاحياء السكنية : نحو تحقيق الاستدامة الاجتماعية	الباحثة: رقية ناصر حسن[١] أ.د. سعاد كاظم الموسوي[٢] جامعة الكوفة – كلية التخطيط العمراني	٧٠٩

الدراسات الاجتماعية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
السلم الأهلي وأثره في بناء الدولة بالعراق بعد العام ٢٠٠٣	م. كرار إسماعيل محمد مرضي المعهد التقني– النجف جامعة الفرات الاوسط التقنية	٧٢٩

الدراسات الإعلامية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
دور التطبيقات الإعلامية الجديدة في تقليص الفجوة المعلوماتية بين طلاب الجامعات العراقية طلبة كلية التربية الأساسية في جامعة الكوفة انموذجا	م. أمجد عبد الأمير الغانمي جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية	٧٥٣

التيسير النحوي عند الدكتور إميل بديع يعقوب / عرض وتقييم

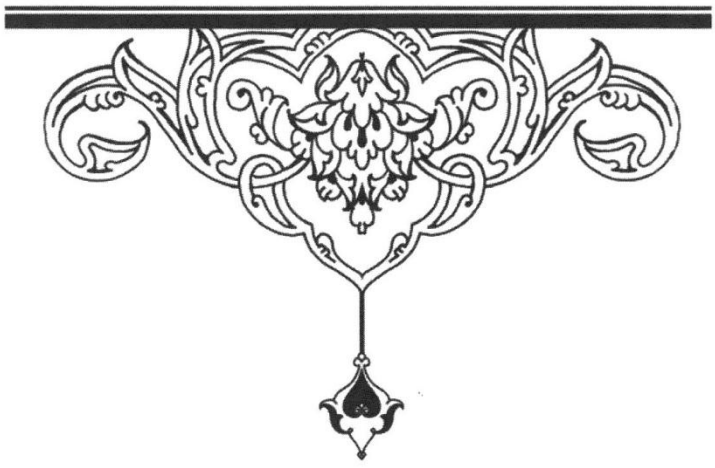

أ.م.د. ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية

التيسير النحوي عند الدكتور إميل بديع يعقوب
عرض وتقييم

أ.م.د. ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية

المستخلص:

لقد ظهرت على مؤلفات الدكتور إميل بديع يعقوب سمة التيسير والإصلاح النحوي ، الذي قدم جهدا كبيرا في خدمة هذه اللغة العظيمة، فقد كانت رسالته في الماجستير، بعنوان: (إبراهيم مصطفى وتبسيط النحو من خلال كتابه إحياء النحو)، وأطروحته في الدكتوراه بعنوان: (آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربيّة وأساليب تدريسها)، وحصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية مرة ثانية، ، وعنوان أطروحته: (الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي)، وله كتابان في التيسير النحوي كتبه لمجمع اللغة العربيّة في القاهرة، بعنوان: (يا مجمع اللغة العربيّة، أنقذنا من هذا النحو)، و (يا مجمع اللغة العربيّة أرِحنا من حركات الإعراب)، وله (موسوعة علوم اللغة العربية) ذكر فيها كثيرا من محاولات التيسير النحوي، وغيرها من البحوث والمقالات التي حاول بواسطتها تيسير النحو العربي. لم أرَ من وقف على هذه الظاهرة، ولهذا شرعت في كتابة هذا البحث وعنونته بـ(التيسير النحوي عند الدكتور إميل بديع يعقوب عرض وتقييم)، قسمته على أربعة مباحث، تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، المبحث الأول بعنوان: (ردّ الدكتور إميل بديع على نظرية العامل النحوي)، والمبحث الثاني تناول (عيوب المصطلح النحوي، وإصلاحها عند الدكتور إميل بديع)، وخَص المبحث الثالث بـ(رفض الدكتور إميل بديع تعليلات النحويّين)، والمبحث الرابع في (دعوات إصلاح النحو العربي في رأي الدكتور إميل بديع يعقوب). وفي الخاتمة وقفت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج تخص آراء

الدكتور إميل بديع في التيسير النحوي، المبثوثة في مختلف مؤلفاته، مع مراجعة أهم المصادر ومراجع نحوية القديمة منها وحديثة.

الكلمات المفتاحية: الدكتور إميل بديع، التيسير النحوي، نظرية العامل، المصطلح النحوي، التعليل النحوي.

Grammatical Simplification According to Dr. Emil Badi' Ya'qub: Presentation and Evaluation

Assistant Professor Dr. Durgham Ali Mohsen
University of Kufa / College of Basic Education
Therghama.alhussainy@uokufa.edu.iq

Abstract

Dr. Emil Badi' Ya'qub's works exhibit a clear tendency toward grammatical simplification and reform, reflecting his significant efforts in serving the Arabic language. His master's thesis was titled **"Ibrahim Mustafa and the Simplification of Grammar through His Book** *Ihya' al-Nahw***"**, and his doctoral dissertation was titled **"Anis Fariha's Views on Simplifying the Arabic Language and Its Teaching Methods."** He also earned a second PhD in Arabic language with a dissertation entitled **"Al-Mamnu' min al-Sarf: Between the Schools of Grammarians and Linguistic Reality."**

He authored two books on grammatical simplification for the **Arabic Language Academy in Cairo**, titled **"O Arabic Language Academy, Save Us from This Grammar"** and **"O Arabic Language Academy, Relieve Us from the Diacritical Marks."** Additionally, his **Encyclopedia of Arabic Language Sciences** includes numerous attempts at grammatical simplification, along with various research papers and articles through which he sought to make Arabic grammar more accessible.

Noticing the lack of a comprehensive study on this phenomenon, I undertook this research, entitled **"Grammatical Simplification According to Dr. Emil Badi' Ya'qub: Presentation and Evaluation."** The study is divided into four sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion:

1. **Section One:** Dr. Emil Badi' Ya'qub's Response to the Theory of the Grammatical Factor (**al-'Amil**)
2. **Section Two:** Defects in Grammatical Terminology and Their Reform According to Dr. Emil Badi'

3. **Section Three:** Dr. Emil Badi' Ya'qub's Rejection of Grammarians' Explanations
4. **Section Four:** Calls for Arabic Grammar Reform in the View of Dr. Emil Badi' Ya'qub

In the conclusion, the study highlights the main findings regarding Dr. Emil Badi' Ya'qub's views on grammatical simplification, as reflected throughout his various works, along with a review of the most important classical and contemporary grammatical references.

Keywords: Dr. Emil Badi' Ya'qub, grammatical simplification, theory of the grammatical factor, grammatical terminology, grammatical explanation

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمّد وآله الطيبين الطاهرين. وبعد

لقد قيض الله سبحانه وتعالى للغة العربية أناسا، في مختلف العصور، وتوالي الدهور، علماء لا يعرفون الكسل والملل في خدمة لغة القرآن الكريم، المعجزة النبوية الخالدة، التي قال فيها سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف:الآية:٢)، جمعوها من أقاصي البلدان، وتدارسوها ودرسوها، وألفوا فيها الأسفار، لتبقى حيّة في الأجيال قراءة وكتابة، ومهما بالغوا في التفاني بخدمتها، يبقى عملهم عملا بشريا، يزينه الصحيح، ويشوبه الخطأ، الذي يمكن أن نسوّغ لهم الأعذار، لأنّهم لم يقصروا في حفظها، ولكي تكون دراسة اللغة العربية سليمة من كلِّ نقص وضعف، انتدب لهذا العمل آخرون دعوا إلى إصلاحها، ونبذ كلّ ما يخالف طبيعة اللغة وواقعها المستعمل، على مستوى المنهج العلمي، أو المصطلح اللغوي والنحوي، أو المسائل النحوية الأخرى.

ومن الذين برزت على مؤلفاتهم سمة الإصلاح والتيسير النحوي الدكتور إميل بديع يعقوب، اللبناني الجنسية، الذي قدم جهدا كبيرا في خدمة هذه اللغة العظيمة، فقد كانت رسالته في الماجستير سنة١٩٨٧م، بعنوان: (إبراهيم مصطفى وتبسيط النحو من خلال كتابه إحياء النحو) من الجامعة اللبنانية، وأطروحته في الدكتوراه سنة

١٩٨٠م، بعنوان: (آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربيّة وأساليب تدريسها) من جامعة القديس يوسف (الجامعة اليسوعية) في بيروت، وحصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية مرة ثانية، سنة ١٩٩٠م، وعنوان أطروحته: (الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي) من الجامعة اللبنانية، وله كتاب في التيسير النحوي كتبه لمجمع اللغة العربيّة في القاهرة، بعنوان : (يا مجمع اللغة العربيّة، أنقذنا من هذا النحو)، وكتاب آخر بعنوان: (يا مجمع اللغة العربيّة أرِحنا من حركات الإعراب)، وله (موسوعة علوم اللغة العربية) ذكر فيها كثيرا من محاولات التيسير النحوي، وغيرها من البحوث والمقالات التي حاول بواسطتها تيسير النحو العربي.

لم أرَ من وقف على هذه الظاهرة، المتمثلة في دعوة الدكتور إميل بديع إلى التيسير النحوي من الباحثين عرضا وتقييما، ولهذا شرعت في كتابة هذا البحث وعنونته بـ(التيسير النحوي عند الدكتور إميل بديع يعقوب عرض وتقييم)، قسمته على أربعة مباحث، تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، أمّا المبحث الأول فقد كان بعنوان: (ردّ الدكتور إميل بديع على نظرية العامل النحوي)، والمبحث الثاني تناول (عيوب المصطلح النحوي، وإصلاحها عند الدكتور إميل بديع)، وخَص المبحث الثالث بـ(رفض الدكتور إميل بديع تعليلات النحويّين)، وكان المبحث الرابع في (دعوات إصلاح النحو العربي في رأي الدكتور إميل بديع يعقوب)، وفي الخاتمة وقفت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج بعد تفتيش عميق وطويل لدعوة الدكتور إميل بديع في التيسير النحوي، المبثوثة في مختلف مؤلفاته، مع مراجعة أهم المصادر والمراجع النحوية القديمة منها والحديثة، التي تفيد في توضيح الفكرة، أو تعضيد الرأي.

وفي الختام أقول إنّي وقفت على جهدِ عالمٍ مِن علماءِ اللغة العربية المحدّثين، يستحق الدراسة، والتمعن في دعوته في التيسير النحوي، التي تهدف إلى خدمة لغة القرآن الكريم، والتي تمثل هوية العربي الأصيلة، التي ندعو إلى نشرها وتوصيلها إلى الأجيال اللاحقة بأوضح صورة، وأدق منهج، وأسهل طريقة.

المبحث الأول

ردّ الدكتور إميل بديع على نظرية العامل النحوي

ذهب الدكتور إميل بديع يعقوب إلى أن سبب صعوبة النحو الأوّل هو اعتماد نظرية العامل الغريبة عن طبيعة المنهج اللغوي الوصفي، والتابعة للمنهج المعياري الفلسفي والمنطقي في تفسير ودراسة النحو العربي، وفي هذا الشأن يقول في كتابه (يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو): « إنّ نظريّة العامل أحد أمراض النحو المتوارثة، وسبب مهم من أسباب صعوبته. وأوّل خطوات الإصلاح النحويّ يجب أن تبدأ بتخليص نحونا منها، فنعيد تبويبه على أساس المعنى، وليس على أساس حركات أواخر الكلمات»(١)

وقد سبق الدكتور إميل بديع إلى إنكار نظرية العامل كثيرٌ من علماء اللغة العربية من القدماء والمحدثين، من القدماء ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) الذي كان أوّل من فتحوا باب النقد النحوي وبالأخص نقد نظرية العامل في كتابه (الردّ على النحاة)، والذي في نقده يقول: « وأمّا القول بأنّ الألفاظ يُحدث بعضها بعضا، فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء؛ لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه. منها أنّ شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنصَب (زيد) بعد (إنَّ) في قولنا: (إنَّ زيدا) إلّا بعد عدم (إنَّ).

فإنْ قيل: بِمَ يُرد على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويُبرّد الماء. ولا فاعل إلّا الله عند أهل الحقّ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يَفعل، وقد تبين هذا في موضعه، وأما العوامل النحويّة، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

فإن قيل: إنَّ ما قالوه من ذلك إنّما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أنّ هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها، إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها؛ وإذا وُجدت وُجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل: لو لم يَسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجنة العيّ، وادّعاء النقصان فيما

هو كامل، وتحريفه المعاني عن المقصود بها، لَسُومحوا في ذلك؛ وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتباعهم في ذلك »[٢].

ومن علماء اللغة العربية المحدثين الدكتور إبراهيم مصطفى الذي نقض نظرية العامل في كتابه (إحياء النحو)، لأنّها أدت إلى الإكثار من التقدير، وتشريع أساليب في العربية لم تُسمع عن العرب، ورفض بعض الأساليب العربية، وجعل الإعراب حكما لفظيا، دون رؤية ما في علاماته من إشارات إلى معاني[٣].

وتابعه في ذلك تلميذه الدكتور مهدي المخزومي في كتابين هما (في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قوعد وتطبيق)، دعا فيهما إلى تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هي نظرية العامل. فإذا بطلت هذه الفكرة عنده بطل كل ما يبنى عليها من تقديرات وتأويلات متمحلة لم تكن لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، مثل باب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام، كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال ليس وأخواتها النافيات، وأعمال أفعال الكينونة، وبحمل(إنّ) وأخواتها على الفعل في الإعمال نصبا ورفعا والالتزام بالحدود المنطقية التي تكفلوها في هذا الدرس، وأصروا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النحوية فأجابوا بأنها تكون جامعة مانعة، إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة[٤].

ومن المآخذ التي سجلها الدكتور إميل بديع على نظرية العامل ما يأتي:

أولا: قول النحاة بنظرية العامل وشدة اختلافاتهم في تعيينه: أهتم النحويون العرب بالإعراب وفسروا حركاته بأنّها أثر يجلبه العامل في الجملة، إن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدّر؛ أو معنوي، وليس على النحوي إلا أن يستقرئ هذه العوامل، ويبين مواضع عملها، وشروط هذا العمل، فذلك كلُّ النحو، وعليه ألفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان العوامل، منها كتاب (العوامل) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وكتاب (العوامل المئة النحوية) لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ).

يقول الدكتور إميل بديع: « اشتد خلافهم في تعيين العوامل، حتى إنّك لا تقع على مرفوع أو منصوب إلّا وقد اختلف النحاة في تعيين عامل الرفع أو النصب فيه، وأنت

لا تقع على رأي في عامل من العوامل إلّا وتستطيع أن تطمئن أن هناك رأيا أو آراء تخالف هذا الرأي»[٥] ، ومن أمثلة هذا الخلاف اختلافهم في عامل المفعول، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا، وذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل وحده، واختلفوا في عامل المفعول معه، منصوب على الخلاف على رأي الكوفيين، ومنصوب بالفعل الذي قبله على رأي البصريين، واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولا[٦].

وهذا الخلاف من أوضح مظاهر الصعوبة في النحو العربي، إذ لا يقف المتعلم على رأي واحد في كلّ مسألة.

ثانيا: أُسس فلسفة العامل: من الملاحظ على الدراسة النحوية عند العرب أنها بدأت بمنهج وصفي، يقوم على جمع اللغة وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها؛ للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم، واستدل الدكتور إميل بديع على هذا القول بأمور عدّة منها[٧]:

١-أنّ طبيعة الدراسة النحوية تقتضي في البدء المنهج الوصفي، وذلك بجمع اللغة ثم استقراء القواعد منها.

٢-أنّ النحاة حدّدوا البيئة التي يصحّ أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثّل اللغة العربية تمثلا صحيحا؛ لتعرّضها لمؤثرات اجنبية.

٣-أنّ النحاة درسوا اللغة بوصفها لغة منطوقة لا لغة مكتوبة.

٤-أنّ الصفة الغالبة على المصنّفات النحويّة المبكرة وخاصة كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)، كانت تقريرية في الغالب، وكلمة الكسائي(ت١٨٩هـ) مشهورة حين سُئل عن قولهم: (لأضربنَّ أيُّهم يقوم): لِمَ يقال: (أيَّهم)؟ فقال: «(أيّ) هكذا خُلقت»[٨]، (وهكذا خُلقت) هي جوهر المنهج الوصفيّ.

٥-أن دراستهم للغة شملت مستويات اللغة كافّة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وهذا ما يدعو غليه المنهج الحديث.

٦-التعليل النحوي كان في المصنفات النحويّة المبكرة وخاصة كتاب سيبويه خفيفا « أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الرفض والتخيّل والجدل »[٩]، بعيدا عن روح

الفلسفة، ومهتمًّا بقياس الشبيه على الشبيه، وحَمل النظير على نظيره، ومعتمدا الذوق في طلب الخفّة والفرار من الثقل.

إلّا أنّ هذا المنهج لم يدمْ طويلا، فسرعان ما افتتن النحويون بالمنطق الأرسطي، حتى صار عندهم أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة، وأكثر ما كان افتتانهم بمقولة العامل والعلة، ولشدّة تعلّقهم بالمنهج التعليلي أفرد النحويون للعلة كتبا خاصة، مثل كتاب (العلل في النحو) لقطرب (ت٢٠٦هـ)، وكتاب (علل النحو) للمازني (ت٢٣٠هـ)، وتحول المنهج عندهم من المنهج الوصفي الاستقرائي إلى منهج معياري فلسفي، وخصوصا في القرن الرابع الهجري، الذي أصبح جدل النحويين فيه يدور حول علة الظواهر اللغوية، لا حول الظواهر نفسها، فتتعدّد الأسئلة والأجوبة، وتتنوع السفسطة، وتُخلق الفروض والإشكالات، ويحتدم الجدل من دون طائل، حتى إننا لا نكاد نقف على رأي، ونحن نقرأ بابا من أبواب النحو، إلّا نجد أنّ هناك رأيا يناقضه، من غير أن نكلف أنفسنا مشقة الجري وراء هذا النقيض، وما زاد الطين بلّة كون بعض النحويين مناطقة، أو فقهاء، فأضحى كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه[١٠].

وقد اعتمدت نظرية العامل لديهم على أسس معيارية فلسفية منها[١١]:

١- كلّ علامة من علامات الإعراب أثر لعامل، إنْ لم نجده في الجملة وجب تقديره.

٢- لا يجتمع عاملان على معمول واحد؛ لأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل، وهو مُحال. وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا مثلا، ولا يجتمع الضّدان في محلّ. وإذا وُجد ما ظاهره أنّه سُلِّط عاملان على معمول واحد، جعل النحاة لأحد العاملين التأثير في اللفظ، والآخر في الموضع، نحو (بحسبك هذا) مجرور لفظا، مرفوع محلا بالابتداء.

٣- الأصل في العمل للأفعال، وهي تعمل في الأسماء فقط، فترفعها وتنصبها، ولكنّها لا تجرّ، ولا ترفع إلّا اسما واحدا، وتنصب اسما أو أكثر، وتعمل الرفع والنصب معا.

٤- كلّما كان الفعل أمكن في باب الفعليّة كان أوفر من العمل حظا، فالفعل الجامد عامل ضعيف، كفعل التعجُّب الذي لا يرفع إلّا ضميرا مستترا وجوبا، والفعل الناقص محدود العمل، لا يعمل إلّا في المبتدأ والخبر، وقد يُشترط لعمله شروط، كسبقه بالنفي وغيره.

٥- يعمل الاسم، إذا تحقّق له شبه بالفعل يقرِّبه منه، كما في المشتقات العاملة، تكون أقوى عملا إذا اتصل به ما يقرّبه من الفعل، كاعتماد اسم الفاعل على النفي، أو الاستفهام، أو وقوعه صلة (أن). ويكون أضعف إذا طرأ عليه ما يبعده عن الفعل، كالمصدر إذا صُغّر، أبعده التصغير عن شبه الفعل، فحُرِم العمل.

٦-عمل الحرف أما أن يكون أصلا فيه، أو حملا على الفعل، فـ(إنَّ) تعمل لأنّها تشبه الفعل معنى، وهو دلالتها على التوكيد، ولفظا لأنها مركبة من ثلاثة أحرف. فإذا خُفّفت ضعف شبهها بالفعل فقلَّ عملها.

٧- يعمل الحرف إذا كان مختصا، مثل (لم، لن) تعمل في المضارع؛ لأنهما مختصان به، وحروف الجرّ تعمل في الأسماء لأنها مختصة بها، ولا تعمل (قد، وهل) لأنهما غير مختصين بأحد منهما.

٨- مرتبة العامل التقدُّم، إذا كان ضعيفا، وإذا كان قويا أمكن أن يعمل متقدما أو متأخرا.

٩- يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معا، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل، لأنَّ العمل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير، فتكون الكلمة متقدّمة متأخرة، وهو محال.

١٠- يحمل الحرف في موضع عملا، وفي غيره عملا آخر، فـ(لا) تُحمل على (ليس) فتعمل عملها، وعلى (إنَّ) فتكون مثلها في العمل.

١١- قد يُلغى عمل العامل، أو يُعلَّق عن العمل لعارض، فيكون عاملا في المحل، وليس له أثر في اللفظ، فللعامل ثلاث حالات: الإعمال، والتعليق، والإلغاء.

١٢- اتفاق العمل هو الأساس في تقسيم العوامل؛ ولذلك جُمعت الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر في باب (كان)، وجُمعت الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر في باب (إنّ).

ونحن نرى حقيقة أنَّ هذه المسائل هي أقرب للدرس الفلسفي منها إلى الدرس اللغوي الذي لا يراعي الاستعمال والسليقة، ونرفضها تبعا للدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور إميل بديع الذي بدوره رفض هذا المنهج التقليدي، ودعا إلى اتباع المنهج الوصفي بقوله: « نميل إلى الدعوة لإعادة النظر في النحو التقليدي الذي نعلمه لتلاميذنا اليوم، وذلك بدرس اللغة من جديد على أساس المنهج الوصفي التقريري، بغية تبسيط قواعدها، دون المساس بأي شيء منها، ولا يخفى ما لتبسيط قواعد النحو من أثر في تحبيب اللغة العربية للنشء العربي، والإقبال بالتالي على دراستها وإنمائها» [١٢]؛ لأنّ هنالك كثيرا من المسائل المعقدة التي تنفر الدارسين للغة العربية انتجها المنهج التقليدي.

ثالثا: ما ترتب على أحكام نظرية العامل من صعوبات نحويّة:

هناك جملة من المسائل المعقدة والصعبة التي طرأت على الدرس النحوي بسبب القول بنظرية العامل، وما يتعلق بها من مسائل فلسفية، ومن هذه المسائل ما يأتي [١٣]:

١- لقد حكّم النحويون هذه المسائل الفلسفية في اللغة، وجعلوها المعيار الذي يلجؤون إليه للفصل بين خلافاتهم، فيؤيدون بها مذهبا على آخر، فقد رفضوا قول الكسائي بأنّ حروف المضارعة هي التي تعمل في المضارع الرفع؛ بحجة أن الحرف جزء من الفعل، وجزء الكلمة لا يعمل فيها، ورفض البصريون قول الكوفيين: إنّ المبتدأ والخبر يترافعان، بحجة أن الكلمتين لا تتبادلان العمل، فلا يجوز أن يكون كلٌّ منهما عاملا ومعمولا في الوقت نفسه.

٢- بأصول فلسفتهم هذه فضلوا لغة على لغة، فهم يفضلون لغة تميم على لغة اهل الحجاز، في مسالة (ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس) وبها نزل القرآن ﴿ ما هذا بشرا﴾، وبنو تميم يهملونها ويرفعون جزءي الجملة بعدها، فيقول النحويون: إن لغة تميم اقيس؛ لأنّ (ما) لا تختص بالدخول على الاسم، فليس من قياسها أن تكون عاملة.

٣- رفضوا بهذه القواعد بعض أساليب اللغة العربية، فخطأوا قول العرب (رُبَّ واللهِ رجلٍ)؛ محتجين بأنّ حرف الجرِّ عامل ضعيف لا يُفصل بينه وبين معموله.

٤- شرَّعوا بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب، يقيسونها على ما سمعوا، ومن ذلك أنَّ الكوفيين منعوا تقديم خبر (ليس) عليها؛ بحجة أنّ (ليس) فعل غير متصرف، فهو عامل ضعيف لا يتقدم عليه معموله. وقال البصريون بصحّته، استنادا إلى الآية ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود:٨)، حيث قُدِّم معمول خبر (ليس) عليها، وهذا دليل على جواز تقدّم الخبر نفسه؛ لأنّ المعمول لا يتقدّم إلّا إذا تقدم العامل.

٥- اضطروا إلى تقدير العامل، إذا لم يجدوه في الجملة، نحو: « الحمدُ للهِ ربُّ العالمين »، (بقطع النعت إلى الرفع) يقدِّرون: « هو ربُّ العالمين » ، وفي نحو: « الحمدُ للهِ ربَّ العالمين »، (بقطع النعت إلى النصب)، يقدرون: « أمدحُ ربَّ العالمين » [١٤]. وربّما اضطروا إلى تقدير عاملين اثنين، كما في (إياكَ والأسدَ)، والتقدير: أحذِّرُكَ، واحذرِ الأسدَ[١٥].

٦- ومن تأثرهم بالفلسفة رفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد، خلقوا (باب التنازع) في العمل وما فيه من تفصيلات وتعقيدات، « واحتجاجهم لذلك بأنّه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا مثلا، ولا يجتمع الضدان في المحل » [١٦]، ففي نحو (كتبَ ودرسَ سميرٌ) سمير فاعل رفعه الفعل الأول(كتب)، وفاعل الفعل الثاني (درس) مقدر جوازا، هذا رأي الكوفيين، وعكسه رأي البصريين، فهما متفقان أن لا يكون الفاعل واحدا لهما معا، وفي نحو (أكرمني وأكرمتُ زيدا)، و(أكرمتُ وأكرمني زيدٌ)، ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول، وذهب البصريون إلى إعمال الفعل الثاني.

وقد ذهب الدكتور إميل بديع إلى إعمال أحد الفعلين والإضمار في الثاني من دون الترجيح بينهما، وترك الجدل والنقاش تيسيرا للنحو[١٧]، وهذا الرأي ما نذهب إليه لأننا إذا رجعنا لكلام العرب وشواهده الشعرية سنجدهم مرة يعملون الفعل الأول، ومرة يعملون الفعل الثاني.

٧- لرفضهم أن يعمل الفعل في الاسم وفي ضميره معا، خلقوا (باب الاشتغال)، فقالوا في نحو (زيدا أكرمته): إنّ (زيدا) مفعول به لفعل مقدّر محذوف يفسِّره المذكور بعده، والتقدير عندهم: (أكرمتُ زيدا أكرمتُه)، يرى الدكتور إميل بديع أن النحويين

جعلوا للاسم المتقدم في باب الاشتغال ثلاثة أقسام: قسم يجب نصبه، وقسم يجب رفعه، وقسم يجوز فيه الأمران، علما أن الاسم إذا رُفع يُخرج الأسلوب من باب (الاشتغال) بالمعنى النحوي لهذه الكلمة [١٨] ، ثم ينقل رأي مجمع اللغة العربية في القاهرة في تيسير هذا الباب بقولهم: « يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه، ولا داعي لذكر حالات الوجوب أو الترجيح، وتُردّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو» [١٩] ، ورأي الدكتور إلى حذف هذا الباب وإرجاع مسائله إلى الأبواب النحوية الأخرى.

٨- استنادا إلى مذهبهم القائل: «إنّ البدل على نية تكرار العامل» ، خلقوا باب عطف البيان؛ لأنّه في زعمهم لا يصح إعراب (عليا) في قولك: (يا صديقُ عليا) بدلا؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فلو أعربناه بدلا، لكان التقدير: (يا صديقُ، يا عليا)، وهذا فاسد من جهة الإعراب؛ -لأن المنادى المفرد العلم يُبنى، في النداء على الضم في محل نصب، فالصواب: (يا صديق، يا عليُّ) - ولذلك لجأوا إلى إعرابه عطف بيان منصوب تبعا لمحل (صديق)، المبني لفظا، المنصوب محلا؛ لأنه مفعول به لفعل النداء المحذوف.

٩- أوجدوا كثيرا من المصطلحات التي يُستغنى عنها، لولا نظرية العامل. منها: العامل، والمعمول، والعمل، والتنازع، والاشتغال، والمشغول عنه، وعطف البيان، وأسماء النواسخ وأخبارها، ففي قولك: (إنَّ الصدقَ فضيلةٌ)، يُعرب (الصدق) اسما لـ(إنَّ)، ولبس كما كان مبتدأ، كما تُعرب (فضيلة) خبرا لـ(إنَّ)، وليس كما كانت خبرا للمبتدأ.

١٠- صُنِّفت الأبواب النحوية على أساس أثر العامل، أي: على أساس الحركة الأخيرة في آخر الكلمة، فتناول النحويون في مصنفاتهم المرفوعات أولا، فالمنصوبات، فالمجرورات، وجُمعت الأدوات النحوية بحسب عملها، وليس بحسب معانيها، مثل باب الحروف المشبهة بالفعل، وباب كان وأخواتها، وباب كاد وأخواتها، وهذه الأبواب تحوي على أدوات وأفعال مختلفة المعاني.

وهكذا لم تُصنَّف الأبواب النحوية بحسب المعاني، أو الأساليب التعبير، فلم تُخصَّص أبواب للنفي، أو التوكيد، أو الأمر، أو النهي، أو الاستدراك، أو الرجاء، وأدوات النفي

مبعثرة في أبواب عدّة من أبواب النحو، منها باب (ليس) وأخواتها (ما، لا، إن، لات)، وباب (لا) النافية للجنس، وباب جزم المضارع ونصبه، وباب حروف الجواب (لا، كلّا).

وأساليب التوكيد مشتّتة في أكثر من عشرة أبواب نحوية، منها باب التوكيد (اللفظيّ والمعنوي)، وباب المفعول المطلق، والنعت، والحال، والبدل، والتمييز، والضمائر (ضمير الفصل)، والقسم، وأساليب الاستثناء، والقصر، والاختصاص، والحروف المشبهة بالفعل (إنَّ، أنَّ)، والفعل المضارع (نون التوكيد)، والحروف (لام الابتداء، ولام الجحود، والحروف الزائدة...)، وكل هذه الأبواب دعا الدكتور إميل بديع على جمعها في باب واحد.

وفي ختام هذا المبحث أقول: إنَّ الدكتور إميل بديع لمّا رفض نظرية العامل، وبين سبب رفضه بأدلة قوية ومقنعة، إلّا أنّه لم يقدم البديل الواضح، الذي يقوم مقام نظرية العامل، كما فعل كثيرٌ من أصحاب التيسير النحوي، أمثال الدكتور مهدي المخزومي، الذي قدم النحو الكوفي، الذي كان يعتمد في كثير من مسائله على الوصف واستقراء الحالة اللغوية، والبعيد عن المعيارية المعقدة التي كان ينهجها النحو البصري، وبهذا وضع كتابين الأول في النقد (النحو العربي نقد وتوجيه)، والثاني في تطبيق ما يراه بديلا وهو (النحو العربي قواعد وتطبيق)، ومثلة الدكتور تمام حسّان، الذي قدم نظريته نظرية تظافر القرائن بديلا عن نظرية العامل، وانتهج المنهج الوصفي الأوربي في دراسة اللغة العربية، واعتمدها في كثير من كتبه، مثل كتابه (البيان في تفسير القرآن)[٢٠].

أكتفى الدكتور إميل بديع بإنكار أن تكون للحركات الإعرابية معاني، ودعا إلى تركها، ورفعها من العربية كتابة وقراءة، كما سيأتي في المبحث الرابع، وهذا ما لا نقبله ونرتضيه.

المبحث الثاني

عيوب المصطلح النحوي، وإصلاحها عند الدكتور إميل بديع:

لم تقتصر جهود الدكتور إميل بديع التيسيرية على إصلاح القاعدة النحوية المعيارية، التي استوحاها النحويون من المنهج أو الدرس المنطقي الفلسفي، بل وجد هناك عيوبا تخص المصطلح النحوي أيضا، ودعا إلى إصلاحها، إذ المصطلح يُعد من أهم جوانب الدرس النحوي، قال الدكتور إميل بديع: « المصطلح جزء مهمّ من العلم، إذ يتوقّف صعوبة العلم أو سهولته على دقّة المصطلح في الدلالة على معناه، وعلى كثرته أو قلته، ومعايير تسميته، وعدم ورود الاشتراك اللفظيّ والترادف فيه، ومدى اقتراب أو بعده من معناه اللغوي »[٢١].

ومن أهم المشكلات التي تخص المصطلح النحوي التي دعا إلى إصلاحها الدكتور إميل بديع ما يأتي:

أولا: كثرتها:

لقد أحصى الدكتور إميل بديع في موسوعته (موسوعة علوم اللغة العربية) أكثر من ثلاثة آلاف مصطلح، ويرى أنَّ كثيرا منها غير متداول اليوم في الكتب النحويّة المعتمدة في المناهج الدراسيّة بكل مراحلها، وأنَّ أكثر من ألف مصطلح تتضمنه هذه الكتب، ولا يرى نحوا من أنحاء اللغات العالمية يتضمن هذه الكثرة الكاثرة من المصطلحات [٢٢].

ثانيا عدم فائدة قسم منها:

بعض المصطلحات لا تعلم دارسَ النحو العربي الكتابة الصحيحة بدون أخطاء، أو فهم ما يقرأه، اللذين من أجلهما تُدرس العربية، مثل مصطلحات أقسام الفعل (الصحيح والمعتل)، التي هي: الفعل السالم، والمهموز، والمضعّف (المضاعف، أو الأصم)، والمثال، والأجوف، واللّفيف (المفروق، والمقرون)، ومنها المصطلحات التي تُسقط إذا أسقطنا (نظرية العامل)، مثل: الاشتغال، والمشغول عنه، والتنازع، والعامل، والمعمول، والعمل، وعطف البيان، وأسماء النواسخ وأخبارها [٢٣].

ثالثا: تغيّر معاني قسم منها بين الأبواب النحويّة والصرفية، أو بين النحاة واللغويين.

هناك بعض المصطلحات يتغير معناها في دروس اللغة العربية، مما يسبب صعوبة في تعلمها، ويؤدي إلى غموض العلم وإبهامه، ومن هذه المصطلحات ما يأتي[٢٤]:

١-(المفرد): في باب (الإفراد والتثنية والجمع)، هو ما يدل على الواحد من الناس والحيوانات وغيرها، نحو: رجل، وحصان، وكرسي. وفي باب (النداء و (لا) النافية للجنس)، هو ما ليس مضافا أو شبيها بالمضاف [٢٥]، فيشمل المثنى والجمع، نحو: يا زيدان انتبها، ويا جنود دافعوا عن الوطن، لا عينين للخُلد، ولا مؤمنون لا يوحّدون الله. وفي بابي (الخبر والحال) هو ما ليس بجملة أو شبه جملة [٢٦]، فيشمل المثنى والجمع، نحو: العينان جميلتان، والمؤمنون أخوة، وجاء الولدان راكضين، وجاء الأولاد راكضين. وفي باب (العَلَم) هو ما ليس مركبا، أي: ما تكون من كلمة واحدة[٢٧]، نحو: علي وفاطمة، ويقابله العلم المركب، نحو: بعلبك، وعبد الله.

٢-(القطع): في باب (التوابع)، هو قطع التابع عن تبعيته في الإعراب، نحو: مررت بزيدٍ المجتهدَ أو المجتهدُ، بالفتح يعرب مفعول به لفعل تقديره (أعني)، وبالرفع يعرب خبرا لمبتدأ تقديره (هو)، وفي باب (الإضافة) هو حذف المضاف إليه لداع، مع وجود قرينة تدل عليه، نحو: كلٌّ يعمل، أي: كلُّ واحد يعمل.

٣-(الصِّلة): هي حرف المعنى الزائد، نحو: ما جاء من أحد، وهو الحرف الذي يتعدى به الفعل، نحو: ذهبت إلى المدرسة، وهي أيضا الجملة النّعتية، وشبه الجملة، والحال، وصلة الموصول، وهمزة الوصل.

٤-(المفسّر): هو التمييز، والمشغول، والبدل.

٥-(الفعل التام والناقص): في النحو: الفعل التام: هو ما يكتفي بمرفوعه في تمام المعنى، نحو: نام الطفل، والفعل الناقص: هو ما يحتاج إلى المفعول في تأدية المعنى الأساسي للجملة، نحو: كتب زيدُ الدرسَ، وفي الصرف: الفعل التام التصرّف: ما تأتي منه الأفعال (الماضي والمضارع والأمر) باطِّراد، نحو: سَمِع، دَرَسَ، وَقفَ،

والفعل الناقص: هو الفعل المعتلّ، نحو: بكى، شدا، وهو الفعل الناقص التصرف الذي يأتي منه فعلان فقط، نحو: كاد يكاد، ويدع ودعْ[٢٨].

٦-(الصرف): في باب (الممنوع من الصرف) من النحو: هو التنوين، أو تنوين التمكين، وفي (علم الصرف): هو تغيير في بنية الكلمة، لغرض معنوي أو لفظي[٢٩].

٧-(الجمع): عند النحاة: ما يدل على أكثر من اثنين، بسبب زيادة معيّنة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض، وعند اللغويّين: ما دلّ على اثنين أو أكثر[٣٠]، فهؤلاء يطلقون كلمة (الجمع) على المثنى.

٨-(المقصور والممدود): يطلقهما النحويون على الاسم المعرب فقط، ويطلقهما اللغويون والقُرّاء على الاسم المعرب والمبني معا، فـ(أولاء) عندهم اسم ممدود، و(أولى) اسم مقصور مع أنهما مبنيان[٣١].

٩-(النسبة): عند النحويّين والصرفيين: هي إلحاق ياء مشدّدة بآخر الاسم، مكسور ما قبلها، دلالة على نسبة شيء إلى آخر، نحو: عرب عربي، وفي علم المعاني: هي ربط معنوي بين طرفي الجملة، يقتضي أن يقع على أحدهما معنى الآخر، أو ينفى عنه.

رابعا: شيوع الترادف فيها:

أكثر المصطلحات النحوية لها مترادفات كثيرة، فمن مرادفات (الممنوع من الصرف): غير المنصرف، والممنوع من التنوين، والمعرب غير المنصرف، والمعرب المتمكِّن، والمتمكّن غير الأمكن، وغير المُجرى، وما لا يجُرى أو يجري، وما لا ينصرف، وغير الجاري... [٣٢].

ومرادف (الصفة) هو النعت، و(الحدث) هو المصدر، والمفعول المطلق، والفعل، و(المفعول فيه) هو الظرف والحال، و(المفعول المطلق) هو الفعل، والمصدر المنصوب، والمنصوب على المصدرية، والحدث، والحدثان، و(الحرف) هو الكلمة، والاسم، والفعل، والظرف، واسم الفعل... [٣٣].

خامسا: اختلاف النحاة في تعاريفها:

لم يتفق النحاة على تعريف مصطلح نحوي واحد، بل تعددت تعاريف بعضها إلى أكثر من تعريفين، فمصطلح (الفاعل) مثلا يعرفه الزمخشري(ت٥٣٨هـ) بقوله: « هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدَّما عليه أبدا، كقولك: ضَرب زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامَه، وحسنٌ وجهُهُ »[٣٤]. وهو عند ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): « كلّ اسم ذكرتَه بعد فعل، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم »[٣٥]. وعند ابن هشام (ت٧٦١هـ) هو: « ما قُدِّم الفعل أو شبهه عليه، وأسْنِد على جهة قيام به، أو وقوعه منه، كـ(عَلِمَ زيد)، و(مات بكر)، و(ضرب عمرو)، و(مختلِف ألوانُه)»[٣٦]. وهو عند ابن عقيل(ت٧٦٩هـ): « الاسم المسند إليه فعل على طريقة (فَعَلَ) أو شبهه»[٣٧]. وعرَّفه الأشموني(ت٩٠٠هـ) بقوله: « هو الاسم الذي أُسند إليه فعل تامٌ أصليّ الصيغة »[٣٨].

واختلف في تعريفه النحاة المحدثون أيضا، فقد عرفه الشيخ خالد الازهري بقوله: « اسم صريح ظاهر أو مضْمَر، بارز، أو مستتر، أو ما في تأويله، أُسند إليه فعل تامّ متصرِّف أو جامد أو ما في تأويله، مقدَّم، أصليّ المحلّ في التقديم، وأصليّ الصّيغة »[٣٩]. وعرفه مصطفى الغلاييني بقوله: « هو المسند إليه بعد فعل تامّ معلوم أو شبهه »[٤٠]. وهو عند عباس حسن: « اسم مرفوع، قبله فعل تامّ أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل، أو قام به »[٤١].

واختلاف النحويين في تحديد الفاعل يسري أيضا على تحديد نائب الفاعل، والمفعول به، وكافة المصطلحات النحوية.

سادسا: تغيُّر اسم المصطلح بتغيّر العامل المؤثر فيه مع احتفاظه بالوظيفة اللغويّة نفسها:

تغير اسم المبتدأ إلى اسم كان، أو إنَّ، أو كاد، أو لا النافية للجنس، أو غيرها من النواسخ، إذا دخلت عليه، وتغير اسم الخبر بعد هذه النواسخ إلى خبرها. ويبقى دائما المسند إليه في الجملة أو المتحدث عنه، أو موضوع الكلام، ويبقى أيضا المحمول في جميعها الذي نُخبِّر به عن المبتدأ.

سابعا: غموضها:

من الأمثلة التي ذكرها الدكتور إميل بديع على غموض المصطلحات النحوية مصطلح (الفعل المضارع)، الذي لا يوجد فيه رابط بينه وبين دلالته، التي ذكرها النحويون بأنه يدل على معنى، وزمن صالح للحال والاستقبال[٤٢]، وإذا سألتهم عن سبب التسمية قالوا: إنّه سمي بذلك؛ لأنه يضارع (يشابه) اسم الفاعل في الحركات والسَّكنات، وقيل: إن اسم الفاعل وصف يدل على حدث وزمان، وهذا ما يدل عليه الفعل المضارع.

ينقل الدكتور ميل بديع عن أستاذه أنيس فريحة، الذي تأثر به كثيرا، أنه كان كثيرا ما يسأل طلابه عن معنى (الصرف)، فيكون الجواب: لست أدري؟ ذلك أن لفظة (الصرف) عند الطلاب تُعرف عادة بـ(صرف الفلوس)، و(صرف الوقت)، و(صرف المعلم لتلاميذه)، وإذا كان الصرف، كما يقول ابن مالك:

الصرف تنوينٌ أتى مُبَيِّنا معنى به يكون الاسمُ أمكنا

فلماذا لا نسمّي (الممنوع من الصرف) الممنوع من التنوين[٤٣].

ثامنا: عدم تناسبها مع معانيها اللغويّة:

يرى الدكتور إميل أنه كلما كان المصطلح متناسبا وقريبا من معناه اللغويّ سهل تعلّمه وحِفظه، والعكس بالعكس، وعنده المصطلحات النحوية من هذه الجهة إلى ثلاث فئات:

١- فئة تعكس معانيها اللغويّة، وتفصح خير إفصاح عن وظائفها في الدلالة، مثل: الخبر، الحال، التمييز، المفعول معه، المفعول له، المفعول فيه، النعت، التوكيد، البدل...

٢- فئة بعيدة كل البعد عن معانيها اللغويّة، أو وظائفها الدلالية، ومنها: نائب الفاعل، وأسماء النواسخ وأخبارها، والفعل المضارع...

فلا يصح أن يكون (الخروف) نائبا عن القصاب في ذبح نفسه في جملة (ذُبح الخروف)، ولا يصح أن يكون اسم الذات الإلهية (الله) اسما لـ(إنَّ) في قولك (إنَّ الله غفور رحيم)، وليس (غفور رحيم) إخبارعن (إنَّ) حتى يقال إنهما خبراها، وهكذا غي باقي النواسخ.

٣- فئة لا تدل دلالة دقيقة عن مضمونها، مثل: الفاعل، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والمبتدأ...

الفاعل في اللغة هو الذي يفعل الفعل، أو يشارك فيه، مثل: (بنى زيد وزياد بيتهما)، أما الفاعل النحوي هو الذي يفعل الفعل ولا يشاركه غيره في الفاعلية، فـ(زياد) في الجملة اسم معطوف على الفاعل (زيد) ولا يصح إعرابه فاعلا، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساويان بين زيد وزياد. ثم إن الفاعل النحوي يقع عليه الفعل ولا يقع منه مثل: (مات زيد)، ومثله فاعل فعل المطاوعة أو المشاركة، ولا يكون الفاعل النحوي إلّا واحدا مثل: (أكل وشرب ونام زيد) فـ(زيد) فاعل للفعل الأول عند الكوفيين، والأخير عند البصريين، وبقية الأفعال يكون فاعلها ضميرا مستترا، كما هو مفصل في باب التنازع.

هذه الفروق بين الفاعل اللغوي، والفاعل النحوي وغيرها دفعت الدكتور إميل بديع إلى اقتراح مصطلح واحد وهو (المُتحدث عنه)، يغني عن مصطلحات عدّة هي: (الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ)، وهذا المصطلح يزل اللبس بين الفاعل اللغوي والفاعل النحوي، ويزيل التفريق المصطنع بين (زيد نجح)، و(نجح زيد) في الإعراب، ويقضي على نظرية العامل التي عقدت النحو العربي، ويعفينا من باب التنازع[٤٤] .

ويرى الدكتور إميل بديع أن مصطلح (جمع المذكر السالم) لا ينطبق على الجمع الذي لا يسلم مفرده من الإعلال، مثل: (مصطفى مصطفون، وقاضٍ قاضون)، ويرى أن مصطلح (جمع المؤنث السالم) لا ينطبق على الجمع الذي مفرده قد أصابه التغيير، مثل: (سُعدى سُعديات، لمياء لمياوات، سَجدة سَجدات)، وقد يكون المفرد مذكّرا، مثل: (عنترة عنترات، حمّام حمامات، اصطبل اصطبلات)، والأنسب عنده تسمية الجمع بالألف والتاء المزيدتين، كما سمّاه كثير من القدماء[٤٥].

ويرى الدكتور إميل بديع أن المبتدأ، الذي سمي بهذا الاسم لأنه يقع في الابتداء الجملة، وقد يتأخر عن الخبر تأخرا واجبا في بعض المواضع، ويكون بليغا ومستحسنا.

تاسعا: تسميتها بحسب معايير مختلفة:

لقد اختلفت معايير تسمية الأفعال، فالفعل الماضي سمي بذلك لأنه يدل على حدث وقع في زمن قد مضى، فالتسمية مبنية على أساس الزمن، والفعل المضارع سمي مضارعا لأنّه يضارع اسم الفاعل، فالتسمية مبنية على أساس المشابهة، وسمي فعل الأمر بذلك، لأنه يدل على طلب، فالتسمية مبنية على أساس المعنى، ولو قسموا الفعل على رأي الدكتور إميل بديع على معيار واحد، كالمعيار الزمني مثلا، لقسموا الفعل ثلاثة أقسام: فعل ماض، وفعل حاضر، وفعل مستمر، وفعل مستقبل.

ومنها أيضا أسماء المفاعيل، فالمفعول به سُمي بذلك؛ لأنه يدل على الذي وقع عليه الفعل، والمفعول فيه سُمي بهذا الاسم؛ لأنَّ الحدث يقع فيه زمانا أو مكانا، وسُمي المفعول له، لأنَّ الحدث وقع لأجله، والمفعول معه؛ لأنَّه يدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته. ومن هنا نرى أنها سُميت بأسمائها اعتمادا على وظائفها؛ أما المفعول المطلق فسُمي بذلك؛ لأنَّه مطلق، أي غير مقيد بالجار والمجرور (به، فيه، له) ولا بالظرف (معه) فالتسمية سببها اللفظ، وهذا تغيير للمعيار، ويرى الدكتور إميل بديع أنه من الأنسب تسميته بـ(المفعول الموكِّد) [٤٦].

أرى أن سبب هذه العيوب التي ذكرها الدكتور إميل بديع ترجع إلى سبب واحد وهو أن النحويين لم يكن تجمعهم مدرسة لغوية واحدة، أو منهج لغوي واحد، حتى يمكنهم توحيد مصطلحاتهم، وبيانها بصورة واضحة، فكل مذهب نحوي له مصطلحاته، بل كل نحوي له تعبيره وتسميته النحوية.

المبحث الثالث

رفض الدكتور إميل بديع تعليلات النحويّين.

يرى الدكتور إميل بديع أن المنهج الدراسة اللغوية عند نحاتنا القدماء أبتدأ وصفيا، يقوم على جمع اللغة وروايتها، ثمّ ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها؛ للخروج بعد ذلك، بنتائج لها طبيعة الوصف اللغويّ السليم، بعيدا عن روح الفلسفة، ومهتما بقياس الشبيه على شبيهه، وحَمْل النظير على نظيره، ومعتمدا الذوق في طلب الخفّة والفرار من الثقل، فقد علل سيبويه (ت١٨٠هـ) منع صرف العلم الأعجمي بعدم تمكّنه من لغة العرب، أي: باستثقاله، وعلّل صرف (نوْح) و (هود) و (لوط) بخفتها [٤٧] .

إلّا أن هذا المنهج لم يبق على حاله، فسرعان ما افتتن النحاة بالمنطق الأرسطيّ، حتى حار عندهم أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة، وأكثر ما كان افتتانهم بمقولة (العامل)، و(العلة). ولشدّة تعلقهم بالمنهج التعليلي، أفرد النحاة للعلة كتبا خاصة، مثل كتاب (العلل في النحو) لقطرب (ت٢٠٦هـ)، وكتاب (علل النحو) للمازني (ت٢٤٨هـ)، يقول الدكتور إميل بديع: « وهكذا أصبح جدل النحويّين يدور حول علّة الظواهر اللغويّة، لا حول الظواهر نفسها، فتتعدّد الأسئلة والأجوبة، وتتنوّع السفسطة، وتُخلق الفروض والإشكالات، ويحتدم الجدل من دون طائل، حتى إنّنا لا نكاد نقف على رأي، ونحن نقرأ بابا من أبواب النحو، إلّا نجد أنّ هناك رأيا يناقضه، من غير أن نكلّف أنفسنا مشقّة الجري وراء هذا النقيض، وما زاد الطين بلّة كون بعض النحاة مناطقة، أو فقهاء، فأضحى كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه »[٤٨].

وقد رفض الدكتور إميل بديع التعليلات الفلسفية المنطقية مستندا على الذوق اللغوي السليم، وعلى أقوال كبار النحاة من القدماء والمحدثين الذين رفضوا هذه التعليلات صراحة، منهم الزجاجي (ت٩٤٩هـ) الذي قسم العلل النحويّة إلى تعليميّة، وهي ضروريّة لتعليم النحو، وقياسيّة، وهي ضروريّة لنماء اللغة، وجدليّة نظريّة ليس للغة منها نفع، إذ إنّها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر، وسلاح اختبار وتناظر[٤٩]، وقسم ابن جني العلل إلى قسمين: « أحدهما واجب لا بدّ منه، لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله إلّا أنّه على تجشم واستكراه »[٥٠] ، وقول ابن حزم(ت٤٥٦هـ): إنّ علل النحو « كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء ألبته، وإنّما الحق من ذلك أنَّ هذا سُمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا – مع أنّه تحكُّم فاسد متناقض – فهو كذب أيضا؛ لأنّ قولهم: كان الأصل كذا، فاستُثقل، فنُقل إلى كذا، شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدّة، ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك»[٥١]، وقول ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ): إنَّ النحاة يجب اتّباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه، « فأما طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سُلِّط على ما يعلّل به النحويّون، لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة؛ ولذلك

كان المصيب منهم المحصِّل من يقول: (هكذا قالت العرب)، من غير زيادة على ذلك، وربّما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم، إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدّرب بها المتعلّم، ويقوى بتأمّلها المبتدئ، فأمّا أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصِّل» (٥٢)

ومن أبرز من أنكر العلل الثواني والثوالث من القدماء ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، الذي يقول في ردّه على النحويين: « ممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ) لمَ رفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكلُّ فاعل مرفوع. فيقال: لمَ رُفِعَ الفاعلُ؟ فالصّواب أن يقال له: كذا نّطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من كلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك، وبين مَن عرف أنَّ شيئا ما حرامٌ بالنّص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى عيره، فسأل لمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليلٌ؛ لأنه لا يكون للفعل إلّا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو النصب للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع. ولو جهلنا ذلك، لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم.

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذ الأقسام موجودة في كتب النحويين. والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أن العلل الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك من بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلّا أن العرب أمّة حكيمة، وذلك في بعض المواضع »(٥٣).

وهناك كثيرٌ من المحدثين الذين تأثر بهم الدكتور إميل بديع، والذين انكروا التعليلات النحوية الفلسفية، كليا أو بعضها، التي ترهق الدارس، وتشوه النحو العربي بأمور غريبة عنه، ومن أولئك الأستاذ عباس حسن، يقول عنه الدكتور إميل بديع: عباس

حسن « الذي خصَّص قسما من كتابه (اللغة والنحو) لإظهار فساد قول النحاة بالتعليل، والضرر الكبير الذي تسبّبه فلسفتهم التعليلية، ورغم قوله في كتابه (النحو الوافي): « إن النحاة يقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلاما لا تطمئن أليه النفس، ولا يرتاح إليه العقل، نلخّصه للمتخصصين، لإبانة ضعفه وتهافته، مع دعوتنا إل نبذه وإهماله»[٥٤] ، قسم الأسماء الممنوعة من الصرف إلى نوعين: نوع يمنع لعلّة واحدة، ونوع يمنع لعلتين » [٥٥] .

ويرد الدكتور إميل بديع على الأستاذ عباس حسن، بأنه إذا اقتنعنا بزيف التعليل النحوي، كان من الواجب أن يُدرَّس باب الممنوع من الصرف من دون ذكر أيَّ تعليل، بالشكل الآتي[٥٦]:

١-الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبلى، وجرحى.

٢- الأسماء المنتهية بألف التأنيث الممدودة، نحو: صحراء، وأنبياء.

٣-العلم المختوم بألف ونون زائدتين، نحو: سليمان، وحمدان.

٤-العلم الذي على وزن الفعل، نحو: أحمد، ويزيد.

٥-العلم المؤنّث تأنيثا لفظيا، نحو: حمزة، وطلحة.

٦-العلم المؤنث تأنيثا معنويا، نحو: سعاد، وزينب.

٧-العلم الأعجمي، نحو: إبراهيم، ويوسف.

٨-العلم المعدول عن علم آخر، نحو: عُمر.

٩-العلم المركَّب تركيبا مزجيا، نحو: بَعلبك.

١٠-الوصف الذي على وزن (أفعل)، ومؤنثه (فَعلاء)، نحو: أحمر، وأعرج.

١١- الكلمات: أُخَر، أُحاد، مَوْحَد، ثُناء، مَثنى، ثُلاث، مَثْلَث، رُباع، مَرْبع،...إلخ

في ختام هذا المبحث نقول: إنّ نظرية العامل، وتعليلات النحويين، يمكننا ان نقبل شيئا منها إذا كانت قريبة من الواقع اللغوي المستعمل، وبعيدة عن التعقيدات الفلسفية والمنطقية، المغايرة للمنهج اللغوي، الذي يجب أن يتخذ الوصف أساسا في وضع قواعده واستنباطها من كلام العرب، في مستوى نسميه بالنحو التعليمي لا النحو العلمي، وتكون مثل وسائل التعليم والتقريب لأذهان الطلبة، وليست جزءا من النحو.

المبحث الرابع

دعوات إصلاح النحو العربي في رأي الدكتور إميل بديع يعقوب

لقد أطلع الدكتور إميل بديع على الدارسين للغة العربية من القدماء والمحدَثين، وتأثر وأخذ من كثير منهم، وردَّ وناقش الآخرين، وخصوصا أصحاب إصلاح وتيسير النحو، فقد قسم أصحاب التيسير من القدماء إلى ثلاثة اتجاهات، وقسم المحدثين إلى ثلاثة فرقاء، أمّا اتجاهات القدماء فهي[٥٧]:

الأول: عبارة عن إشارات تحمل بذور التمرد على النحو العربي، ومن هذا الاتجاه ابن جني (ت هـ)، الذي أنكر نظرية العامل، وقسم العلل النحوية إلى قسمين: « أحدهما واجب لابد منه، لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله، إلّا أنّه على تجشُّم واستكراه »[٥٨].

الثاني: تمثَّل في تأليف الكتب المختصرة، التي تلبي حاجة كلّ طالب يودّ اتقان العربية، دون الغوص في مسائل النحو وتفريعاته، ويتمثل هذا الاتجاه بخلف الأحمر(ت١٨٠هـ) المعاصر لسيبويه، أوّل من دعا إلى النحو الميسَّر، بتأليفه كتابا سماه (مقدمة في النحو)، اتبع فيه الطريقة الوصفية في تقعيده.

الثالث: وفي هذا الاتجاه أخذت دعوات الإصلاح معه شكلا متقدما من التطوُّر والنضج، إذ قدّم مقترحات لإصلاح النحو وتيسيره، ويمثل هذا الاتجاه دعوات كلٍّ من ابن ولاد المصري(ت٣٣٢هـ)، وأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، وأبي العلاء المعرّي (ت٤٤٩هـ)، وابن حزم الأندلسي (ت هـ)، وابن مضاء القرطبي.

وأمّا أصحاب التيسير النحوي من المحدثين فقد قسمهم الدكتور إميل بديع أيضا على ثلاثة فرق: هي[٥٩]:

أ- فريق أرجع صعوبة النحو إلى ما فيه من تفاصيل، وعلل، وفلسفات، وأوجه خلاف، فحاولوا تذليل الصعوبات بالاقتصار على الصروريّ من النحو، أي: ما يكفي للتكلُّم والكتابة بلغة عربيّة فصيحة، ومن هذا الفريق حفني ناصف، وعلي الجارم، ومصطفى أمين، الذين وضعوا كتب (الدروس النحويّة) و (النحو الواضح) مقتصرين فيها على القواعد الضروريّة، متجنِّبين التفصيلات والمناقشات.

ب- فريق أعاد صعوبة النحو إلى فساد تبويبه، فدعا إلى تبويبه تبويبا جديدا، ومن هذا الفريق: إبراهيم مصطفى، وشاكر الجودي، ويوسف السودا، ولجنة المعارف المصرية.

ج- فريق رأى أنَّ العيب في النحو نفسه، فدعا إلى تبديل قواعده بإلغاء الإعراب، وإيثار كلّ لهجة عربية توافق العامية، وحذف بعض القواعد النحوية، ومن هذا الفريق حسن الشريف.

لم يكن الدكتور إميل بديع مقلدا أصحاب التيسير النحوي في كلِّ شيء، بل كانت له ردوده العلمية على كثير من آرائهم التيسيرية، فعلى سبيل المثال رده على أشهر الميسيرين في العصر الحديث الدكتور إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب (إحياء النحو)، الذي يذهب في (باب الممنوع من الصرف) إلى أنَّ الأصل في العلم ألّا ينوّن إلّا أن يدخله شيء من التنكير، لأنّ التنوين علم التنكير، وأنَّ الصفة تنون، ولا تحرم التنوين إلّا إذا كان فيها نصيب من التعريف[٦٠]، ومن أدلة الدكتور إميل بديع على عدم صحة هذا الرأي:

١- وردت أعلام منوّنة في القرآن الكريم، منها (لوط) في الآية ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ الصافات:١٣٣، و(نوح) في الآية ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ الأعراف:٥٩، و(محمد) في الآية ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ الفتح: ٢٩، وهذه الأسماء وغيرها من المعارف.

٢- إنَّ العرب تفرق في اللفظ بين المعرفة والنكرة، بأنَّ المعرفة لا توصف إلّا بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلّا بالنكرة، وقد جاءت كلمة (أُخر) التي ادّعى إبراهيم مصطفى أنّها معرفة، لأنّها غير منونة، جاءت وصفا لنكرة في قوله تعالى ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة: ١٨٤، فلو كانت معرفة، ما صحّ أن تكون صفة لنكرة.

٣- إنَّ الشاعر قد يضطرّ إلى منع الصرف من الصرف، وصرف الممنوع، وإنَّ العرب من يصرف الممنوع من الصرف اختيارا، وقد جاء في بعض القراءات صرف الممنوع من الصرف. وفي جميع هذه المواضع نرى أنّ العلم مصروفا أو دون صرف في درجة واحدة من التعريف.

ومن المسائل التي قال فيها الدكتور إبراهيم مصطفى، وردها الدكتور إميل بديع، رغم أنه كتب في مسائله التيسيرية النحوية رسالته في الماجستير، المعنونة بـ(إبراهيم مصطفى وتبسيط النحو من خلال كتابه إحياء النحو) سنة ١٩٨٧م من الجامعة اللبنانية، قوله: إنَّ « الضمة علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها، ويُتحدث عنها. وأمّا الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في (كتابُ محمدٍ)، و(كتابٌ لمحمد). ولا تخرج الضمّة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلّا أن يكون ذلك في بناء، أو في نوع من الإتباع. أمّا الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة علي شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة، كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة»[٦١].

يرى الدكتور إميل أن عبارة (الضمة علم الاسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة) فيها بعض الاضطراب، والصحيح أن يقول:(الضمة علم الاسناد، ودليل أنّ الكلمة المضمومة، أو يقول: الرفع علم الاسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة...)؛ لأنّ علامة الرفع ليست الضمة فقط، بل الألف في المثنى، والواو في الأسماء الستّة وجمع المذكر وغيرهما[٦٢].

ثم أنّه لا الضمة علم الإسناد، ولا الرفع علامة الفاعلية؛ لأنّ خبر المبتدأ، وخبر (إنّ) وأخواتها، وخبر (لا) النافية للجنس، فهي كلها مرفوعة، وليس أيٌّ منها مسندا إليه. وأن المنادى المبني على الضم نحو: (يا محمدُ)، ليست الضمة هنا علم إسناد. وإن اسم (إنّ) وأخواتها، منصوب، رغم أنه مسند إليه. وأن المثنى، والأسماء الستّة، وجمع المذكر السالم، ترفع بالحروف البدائل وليست بالضمة [٦٣].

ولا يصح عند الدكتور إميل أن تكون الكسرة علم الإضافة؛ لأنّ المثنى، وجمع المذكر السالم، وما ألحق بهما، والأسماء الستة، كلها تُجرّ بالياء، وليس بالكسرة. ومثلها الممنوع من الصرف الذي يجرُّ بالفتحة، وجمع المؤنث السالم يُنصب بالكسرة، فتكون علامة نصب أيضا. وأن الاسم قد يجر بمجرد مجاورته للمجرور، نحو: هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ[٦٤].

أمّا الفتحة التي قال عنها إبراهيم مصطفى إنّها ليست علامة إعراب، ولا دالّة على شيء، فحجة على مذهبه وليس له؛ لأنّه خصَّص كتابه (إحياء النحو) على فرضيته القائلة: « إنَّ من أصول العربيّة الدلالة بالحركات على المعاني »، وأنّه علينا « أن ندرس علامات الإعراب على أنَّها دوالّ على المعاني »، ويخلص إلى هذه النتيجة، مع إقراره ضمنيّا، أنّها الأكثر شيوعا من أخواتها: الضمّة، والكسرة، والسكون؛ لأنّها هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب (٦٥).

وقد ذهب الدكتور إميل بديع متأثرا ببعض القدماء وكثير من المحدثين، وعلى رأسهم أستاذه أنيس فريحة، إلى القول بأن ليس للإعراب أي قيمة دلالية، وقد لخص رأيه في قوله: « أمّا ما قدّمه القائلون من حجج في أنَّ الإعراب زخرف لفظي له علاقة بوصل الكلام والإيقاع والشعر، فلا أهمية له في الدلالة على المعاني، وخاصة قولهم: لو كان للإعراب قيمة دلاليّة لأبقت الحياة عليه، إشارة إلى سقوطه في لغة العامّة، أقول: إنَّ ما قدّمه هؤلاء من حجج لا يستطيع أن ينكرها منصف، ولا أن يدحضها أيّ لغويّ، مهما أوتي من قوة الحجّة وأفانين البيان. ولا تقدح الأساليب العربيّة القليلة التي تختلف معانيها باختلاف حركاتها فيما نذهب إليه، فالقاعدة توضع على الغالب الأعمّ، والشذوذ عليها يبقى شذوذا، فلا يطيح بها، علما أنّنا في كتاباتنا المعاصرة، في الكتب، والصحف، والمجلات، لا نستخدم هذه الأساليب، بل نستعيض عنها بأساليب أخرى، ليس للإعراب فيها أيّ دور إيصال المعنى» (٦٦).

ومن هنا يذهب الدكتور إميل بديع إلى إسقاط حركات الإعراب من الكتابة، وعدم تدريسها في مرحلة الابتدائية خصوصا، وذلك بقوله: « وحتّى لا يُفهم كلامي خطأً، فأنا أُسقط عن الطالب في مرحلة الابتدائية دراسة (علم الإعراب)، لأنّه إلى حدٍّ ما (علم الكلام) الذي أشغل بال الأمة، فتفرّقت إلى شيعٍ، وتناحرت على أمور جانبية هامشيّة، هم في غنى عنها. وحتّى لا يفهم حديثي فهما مغلوطا، ويُفسّر تفسيرا مزاجيا، فلا بدّ من القول: إنّ المغالاة في الإعراب شيء، وإتقان اللغة شيءٌ آخر، والتسكين فيها أسلمُ، والنأي عن الإعراب أحمدُ، والتطبيق في تراكيب الجملةِ أجودُ » (٦٧).

ونحن لا نتفق مع مذهب الدكتور إميل بديع تمام الاتفاق؛ لأنَّ الحركات الشكلية في اللغة العربية بصورة عامة، وحركات الإعراب بصورة خاصة من خصائص العربية، وجزء لا يتجزأ عنها، في الكتابة والقراءة، فالفعل المبني للمجهول مثلا لا يعرف إلّا إذا ضم أوله، ولا يقرا قراءة صحيحة إلّا بالضم، وحركات الإعراب – بغض النظر عن دلالتها على معاني خاصة، أو عدم دلالتها كما ذهب إليه مجموعة من الباحثين، وأيدهم الدكتور إميل بديع في ذلك [٦٨]– فهي من حقائق العربية، التي وصل إلينا بها القرآن الكريم معربا، ومثله كلام العرب شعرا ونثرا، ولا يمكن التهاون فيها بحجة التيسير؛ لأنّه يعدَ مخالفا للمنهج العلمي الوصفي، الذي يفرض وصف الحالة اللغوية بدقة وأمانة.

أمّا ما يخص تدريس العربية لطلاب الابتدائية فيمكن تعليمهم الحركات بصورة ميسرة وسهلة، وصفية بعيدة عن المعيارية التي جاء بها النحويون القدماء، بأن نعلمهم الحركات وعلامات الإعراب وأنواعها، والكلمات المبنية والمعربة، وأنواع الإعراب في الأسماء والأفعال فقط لا غير.

ثم أن الإعراب لا يقتصر على الحركات، فهناك كلمات كثيرة تعرب بالحروف، مثل المثنى وملحقاته، وجمع المذكر السالم وملحقاته، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة، فكيف يصحُ لنا كتابتها صحيحة، من غير تعلم الإعراب ولو بصورة بسيطة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الدين الإسلامي الحنيف يحث المسلمين على تعليم أطفالهم قراءة القرآن بالحركات والسكنات، وبها تصح العبادات الواجبة مثل الصلاة، والعقود الشرعية، والمستحبة مثل قراءة القرآن الكريم، وهذا الأمر لا يفهمه إلّا المتشرع في الدين.

الخاتمة:

بعد هذه العرض لأهم ما جاء به الدكتور إميل بديع يعقوب من قضايا تمس التيسير النحوي، نقف على خلاصة ما قدمناه بالشكل الآتي:

١– لقد أطلع الدكتور إميل بديع على الفكر اللغوي عامة، والنحوي خاصة في كل مراحل نشأته، وأدوار تطوره، عند اللغويين والنحاة، من القدماء والمحدَثين، فسبر

أفكارهم، وأحاط بمسائلهم، وما يشهد على صحة قولي كتبه في مختلف مستويات اللغة العربية، وتأليفه للموسوعة اللغوية (موسوعة علوم اللغة العربية)، التي تألفت من عشرة أجزاء.

٢- الظاهر من مؤلفات الدكتور إميل بديع أنّه أصبح له تخصص في التيسير النحوي، فقد كانت رسالته في الماجستير سنة١٩٨٧م، بعنوان: (إبراهيم مصطفى وتبسيط النحو من خلال كتابه إحياء النحو) من الجامعة اللبنانية، وأطروحته في الدكتوراه سنة ١٩٨٠م، بعنوان: (آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربيّة وأساليب تدريسها) من جامعة القديس يوسف (الجامعة اليسوعية) في بيروت، وحصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية مرة ثانية، سنة ١٩٩٠م، وعنوان أطروحته: (الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي) من الجامعة اللبنانية، وله كتاب في التيسير النحوي كتبه لمجمع اللغة العربيّة في القاهرة، بعنوان : (يا مجمع اللغة العربيّة، أنقذنا من هذا النحو)، وكتاب آخر بعنوان: (يا مجمع اللغة العربيّة أرِحنا من حركات الإعراب)، وغيرها من البحوث والمقالات التي حاول بواسطتها تيسير النحو العربي.

٣- لم تقتصر دعوته لإصلاح النحو العربي على إصلاح المنهج فقط، بل تعداه إلى الدعوة على إصلاح المصطلح النحوي، وكثير من المسائل النحوية.

٤- إنماز الدكتور إميل بديع في دعوته إلى التيسير النحوي، انّه كان يقوي رأيه بوساطة نقل آراء القدماء والمحدثين في التيسير النحوي، من الذين سبقوه في دعوته، مع نقل أدلتهم العلمية، نقلا أمينا.

٥- أتفقنا مع الدكتور إميل بديع في كثير من مسائل التيسير النحوي، التي تحاكي ما يقرّه العقل، والفطرة السليمة، ويحكم به الواقع اللغوي، البعيد عن القضايا الفلسفية والمنطقية، المغايرة للمنهج اللغوي. وخالفناه في إسقاط حركات الإعراب في الكتابة، وعدم تدريسها في المرحلة الابتدائية.

الهوامش:

١- يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ٦٩

٢- الردّ على النحاة: ٧٧-٧٨

٣- ينظر: إحياء النحو: ٢٢-٤٣

٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩

٥- يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ٥١-٥٢

٦- ينظر: المصدر نفسه: ٥٢-٥٤

٧- ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية:٢٠١/٩، وكتاب يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ١٠٢

٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٧٣/٢

٩- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك: ٥٨

١٠- ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية:٢٠١/٩، وكتاب يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ١٠٥

١١- ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى:٢٣-٢٨، وكتاب يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ١٠٥

١٢- ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية:٢٠٩/٩

١٣- ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية:٢٩٠/٦، وكتاب يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ٦٠-٦٤

١٤- ينظر: النحو الوافي: ٤٨٧/٣، جامع الدروس العربية:٢٢٨/٣-٢٢٩

١٥- ينظر: جامع الدروس العربية:١٣/٣

١٦- موسوعة علوم اللغة العربية:٢٩١/٦

١٧- المصدر نفسه:٦٧٠/٤

١٨- موسوعة علوم اللغة العربية:٢٠٩/٢

-١٩ في أصول اللغة: ٣/ ٢٤٣، موسوعة علوم اللغة العربية:٢٠٩/٢

-٢٠ ينظر: الوصفية في النحو العربي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسّان دراسة موازنة: ٥٤

٢١- يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ٧٠

٢٢- ينظر: يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو: ٧٢

٢٣- ينظر: المصدر نفسه: ٧٢-٧٣

٢٤- ينظر: المصدر نفسه: ٧٥-٨١

٢٥- ينظر: النحو الوافي: ٦٢٨/١، وجامع الدروس العربية: ٣٣٦/٢.

٢٦- ينظر: النحو الوافي: ٤١٩/١

٢٧- ينظر: النحو الوافي: ٢٧٠/١، وجامع الدروس العربية: ١١٠/١.

٢٨- ينظر: جامع الدروس العربية: ٦٢/١.

٢٩- ينظر: المدخل إلى علم النحو والصرف: ٧.

٣٠- ينظر: النحو الوافي: ١٢٥/١، وجامع الدروس العربية: ٢٤٦/٣.

٣١- ينظر: النحو الوافي: ٥٥٨/٤ .

٣٢- ينظر: الخليل معجم في مصطلحات النحو العربي:٢٩٩

٣٣- ينظر: المصدر نفسه:٤١٨

٣٤- المفصل في صنعة الإعراب:٤٧

٣٥- شرح المفصل:٢٠٠/١

٣٦- شرح شذور الذهب: ١٥٥

٣٧- شرح ابن عقيل: ٢٣٧/١.

٣٨- شرح الأشموني: ٣٨٦/١.

٣٩- شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٧/١-٢٦٨

٤٠- جامع الدروس العربية: ٢٣٧/٢

٤١- النحو الوافي: ٦١/٢.

٤٢- المصدر نفسه: ٤٦/١.

٤٣- ينظر: عودة على قضيّة تدريس العربية: ٤٥.

٤٤- ينظر: يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو:٩٢

٤٥- ينظر: النحو الوافي: ١٤٧/١.

٤٦- ينظر: يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو:٩٤

٤٧- ينظر: الكتاب:٢٣٥/٣

٤٨- ينظر: يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو:١٠٥

٤٩- ينظر: الإيضاح في علل النحو:٦٤

٥٠- الخصائص:٨٨/١

٥١- عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: ٤٥-٤٦

٥٢- سرّ الفصاحة: ٣١

٥٣- الردّ على النحاة: ١٣٠-١٣١

٥٤- النحو الوافي: ١٩٤/٤

٥٥- يا مجمع اللغة العربية أنقذونا من هذا النحو:١١٦

٥٦- يا مجمع اللغة العربية أنقذونا من هذا النحو:١١٦-١١٧

٥٧- ينظر: كتاب يا مجمع اللغة العربية أنقذونا من هذا النحو:١١٤٠-١٣٤

٥٨- الخصائص:٣٤/١

٥٩- ينظر: كتاب يا مجمع اللغة العربية أنقذونا من هذا النحو:١٤٣٠-١٤٦

٦٠- ينظر: إحياء النحو: ١٧٩

٦١- إحياء النحو: ٥٠

٦٢- ينظر: كتاب: يا مجمع اللغة العربية أرِحنا من حركات الإعراب: ٩٧

٦٣- ينظر: كتاب: يا مجمع اللغة العربية أرِحنا من حركات الإعراب: ٩٧

٦٤- ينظر: المصدر نفسه:١٠٠

٦٥- ينظر: المصدر نفسه:١٠٢

٦٦- ينظر: كتاب: يا مجمع اللغة العربية أرِحنا من حركات الإعراب: ١٦٤

٦٧- يا مجمع اللغة العربية أرِحنا من حركات الإعراب: ٢٠٦

٦٨- ينظر: المصدر نفسه: ١٣٣- ١٦٤

المصادر

❁ القرآن الكريم.

١- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٢- الإيضاح في علل النحو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.

٣- جامع الدروس العربيّة: الشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٨٧م.

٤- الخصائص: عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٦م.

٥- الخليل معجم في مصطلحات النحو العربي: الدكتور جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٦- الردّ على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٧م.

٧- سرّ الفصاحة: عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي(ت٤٦٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الله بن عبد الرحمن(ت٧٦٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني(ت٩٠٠هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٠- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٢- شرح المفصل، ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٣- عودة على قضيّة تدريس العربية: أنيس فريحة، مجلة الأبحاث، جزء التاسع، العدد الأول، (آذار، ١٩٥٦) بيروت.

١٤- في أصول اللغة والنحو: فؤاد ترزي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦٩م.
١٥- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار شؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، ٢٠٠٥م.
١٦- الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
١٧- المدخل إلى علم النحو والصرف: الدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
١٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن كمال السيوطي(ت٩١١هـ)، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، (د.ت).
١٩- المفصل في صنعة الإعراب: محمد بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٢٠- موسوعة علوم اللغة العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٢١- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، الفكر، بيروت، ١٩٧٤م.
٢٢- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف مصر، الطبعة السادسة، ١٩٧٩م.
٢٣- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م.
٢٤- الوصفية في النحو العربي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسّان دراسة موازنة، الدكتور ضرغام علي محسن، أمل الجديد للطباعة والنشر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م.
٢٥- يا مجمع اللغة العربية أرِحنا من حركات الإعراب، الدكتور إميل بديع يعقوب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.
٢٦- يا مجمع اللغة العربية أنقذنا من هذا النحو، الدكتور إميل بديع يعقوب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.

JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University - Holy Najaf - Iraq

Jomada Althani 1447 A.H. - December 2025 A.D.

Ninth year
No.28

ISSN
2304-9308